

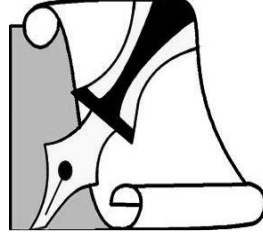


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير اللبناني للنصف الأول من حزيران ٢٠١٨

لا تزال البلاد منشغلة بعملية التأليف الحكومي على إثر انتهاء الانتخابات النيابية وتمخّض قوى جديدة عن تلك المعارك من المُنتظر أن تبلور حضورها، وإن في شكل نسبي، في المجلس الجديد.

وعلى عكس الكثير من التحليلات السياسية حول قرب التوصل إلى تشكيل للحكومة، لا يبدو الأمر بهذه البساطة، وهو ما كان واضحاً منذ البداية. ومن المُستبعد أن يتمّ التوصل إلى تفاهم حكومي قريباً نتيجة عقبات عديدة بين القوى المختلفة أبرزها عقدة الصراع المسيحي المسيحي التي ستصعب المرحلة المقبلة بما يتجاوز تفاهم معراب الذي وقع بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية.

وقبيل الدخول في تشريح لطبيعة هذا الصراع وعرض أسبابه، لا بدّ من تحليل الواقع الذي تمخّضت عنه الانتخابات النيابية والتحدّيات المُقبلة أمام الحكومة، بعد أن هدأت النفوس قليلاً وتراجع سعار الانتخابات والخطاب عالي النبرة الذي شابها.

والواقع أن الانتخابات الأخيرة قد أنتجت برلماناً بتوازنات مختلفة عن مجلس العام ٢٠٠٩، وهو توازن جاء لصالح المحور الذي يتزعمه "حزب الله" وأفاد حلفاءه والسياسيين القريبين من النظام في سوريا.

وقد بعث هذا الأمر برسالة تصيغ هوية المرحلة المقبلة، ذلك أن ثنائي حزب الله وحركة أمل حصد المقاعد الشيعية كاملة ومعها حصريّة التمثيل الطائفي الشيعي، لكن اللافت والمهم في الأمر أن هذا الثنائي حصل على نواب سنة ومسيحيين ودرزي أيضاً، لا بل أكثر من ذلك، فقد عبّد هذا المحور الطريق لعودة رموز من حقبة التسعينيات، أو ما يتوجّس منه كثيرون باعتباره زمن "الوصاية السورية"، وذلك من البوابتين السنية والمسيحية وحتى الشيعية.

والمفارقة السياسية أن تلك الرموز عادت إلى البرلمان بعد سنوات من انكفائها إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط العام ٢٠٠٥، وهو أمر يشير إليه البعض باعتباره أوحى بتبدل في مزاج الشارع السني بعد ان اندفع معظم هذا الشارع بعيداً في خيارته المغايرة للماضي منذ اغتيال الحريري، وعكس ذلك في انتخابات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.

ويجب القول أن هذه العودة لتلك الشخصيات تخرج عن رمزيّتها بشخصياتها، لتشكّل واقعاً عددياً لو أضفنا أسماء نواب جدد مؤيدين للنظام في سوريا من المستقلين ومن ينتمون إلى كتل لبنان القوي الذي يتزعمها فعلياً رئيس الجمهورية ميشال عون، واسمياً رئيس التيار الوطني الحر الوزير والنائب جبران باسيل.

ويحلو للبعض محاولة التّصل من واقع أن حزب الله هو من يدير دفة غالبية النواب في المجلس النيابي، ويشير هؤلاء إلى غالبيات باتت ممثلة في المجلس ستحدّد قرارات وقضايا أساسية وربما مصيرية تنتظر البتّ فيها خلال السنوات المقبلة، مثل التقارب مع النظام السوري، وشرعية سلاح حزب الله، والمحكمة الدولية وإلغاء أو تقويض المساعدات الأميركية للجيش اللبناني، واستبدال أخرى من روسيا وإيران بها.

لكن الأقرب إلى الواقع أن تلك الكتل النيابية ستكون متأثرة، بشكلٍ أو بآخر، بالقرار الذي سيّخذه حزب الله، الذي لن يتّخذ قراراته في شكلٍ متسرّع وانفعالي، كما هو دأبه على الدوام، بل إنّه سيّخذها بعد قراءة للواقع اللبناني المتشابك مع الواقع الإقليمي الدقيق في هذه المرحلة.

وهذه التجمّعات التي نتحدّث عنها تشمل كتلاً نيابية عديدة في المجلس، مؤيِّدة لدمشق وللتقارب معها خلال الفترة المقبلة. وتتكون هذه الغالبية واقعاً من ثنائي حزب الله وحركة أمل وكتلة المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي وشخصيات حليفة تاريخياً للنظام في سوريا، إضافةً إلى قسم كبير من كتلة العهد، وهو ما يشير إلى ضوء أخضر ودور كبير على هذا الصعيد لرئيس الجمهورية ميشال عون.

وبتكتّل كل تلك القوى، من الممكن أن ينال المحور الذي يتزعمه حزب الله والمؤيد لعودة العلاقات مع دمشق، ٤٥ نائباً، وبالنظر إلى الموقف المسؤول لرئيس الجمهورية من موضوع العلاقة مع دمشق وعودة النازحين وسلاح الحزب، فإن هذا التكتل، كي لا نقول المحور، سينال غالبية في المجلس النيابي، وإن كانت غالبية غير مطلقة، ويتفوّق بسيط، علماً أن المحور الآخر غير متماسك وتشوبه التباينات والكتل المتنافرة.

ومن الممكن القول أن موضوع العلاقة مع دمشق، وموضوع النازحين مرتبط به، سيكون أحد المواضيع الأساسية المطروحة على طاولة البحث والذي سيلقى سجلاً كبيراً بين مؤيدي تعزيز العلاقة الطبيعية مع سوريا، وهو أمر لا يمكن أن يحصل سوى عبر الانفتاح على نظامها، وبين معارضي هذا الأمر، علماً أن قضية النازحين قد وضعت على نار حامية. وعُلم على هذا الصعيد أن رئاسة الجمهورية ستقوم بتصعيد الأمور، على المستويات المختلفة، وصولاً إلى خطوات تنفيذية أحادية الجانب، وبالالتفاق ضمناً مع النظام في سوريا، للتصدي لواقع النازحين، وقد بدأها بالفعل وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل. وإن كانت تسوية هذا الأمر ستأخذ وقتاً نتيجة رغبة دمشق بالتريث وكسب الوقت في سبيل انفتاح لبناني أكبر عليها، يحدث باعتراف شامل وبقبول ضمني من الراعي السعودي الذي لا يزال يرفض هذا الأمر.

ويجب التذكير بأن حكومة الرئيس سعد الحريري، شهدت محاولات من حزب الله وحلفائه لفرض تطبيع رسمي مع النظام في سوريا، وهو أمر ترجم العام الماضي عبر زيارة وزارية للمشاركة في معرض دمشق الدولي. وبرغم أن ثلاثة وزراء (يوسف فنيانوس، وزير الأشغال العامة، وغازي زعيتير، وزير الزراعة، وحسين الحاج حسن، وزير الصناعة) قد أعلنوا وجودهم بصفة رسمية، إلا أن هذا الأمر قوبل برفض من قبل كتلة المستقبل التي اعتبرت الخطوة في بيان لها مبادرة شخصية كون مثل هذه الزيارات، وإن تكررت، تعتبر زيارات شخصية ولا تتم بصفة رسمية، "لأن لبنان ليس باستطاعته التطبيع مع نظام ارتكب المجازر بحق شعبه وارتكب المؤامرات الإرهابية بحق لبنان".

ويجدر القول أنه مع كل تقدّم زمني، فإن النظام السوري يعيد فرض سيطرته على أجزاء واسعة جديدة في سوريا، كما أن لا مصلحة للبنان بالتغاضي عمّا يشكّله موضوع النازحين من خطورة ديموغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية عليه. وهو أمر بات أحد حلفاء السعودية كحزب القوات اللبنانية، وإع له بجديّة، ناهيك عن المرجعية الدينية للمسيحيين الموارنة كالبطركية المارونية التي باتت تحذّر أكثر فأكثر من خطر وجود النازحين في لبنان. وعلى صعيد موقف القوات، بات الحزب أكثر براغماتية عند الحديث عن موضوع النازحين، حتى إن النائب في كتلة القوات اللبنانية، أي الجمهورية القوية، سيزار المعلوف، قد أعرب في مقابلة بعد انتخابه عن تأييده لبناء "صداقة" مع النظام السوري "لمصلحة لبنان"، وتحديدًا لحلّ ملف النازحين والمشاركة في إعادة إعمار سوريا، لا بل إنه ذهب إلى حدّ الإعلان أن هناك "عدوين فقط، هما: الإرهاب التكفيري والعدو الإسرائيلي!"

وهذا التصريح لا يعدّ تفصيلاً في موقف القوات، حتى وإن حاول الحزب عدم الذهاب إلى التماهي مع غيره في موضوع العلاقة مع دمشق، ذلك أن إجراء أي تغيير في موقف جامد ومتمشّد لأي طرف، لا يمكن أن يحصل بسرعة، بل يجب أن يتمّ التدرّج فيه على مراحل.

لكن في المقابل، هناك عقبات خارجية تحول دون تنسيق عودة "إجبارية" للاجئين السوريين. فالاتحاد الأوروبي، مجتمعاً وبدوله الأعضاء، أنفق مئات ملايين اليوروهات في مساعدات للحكومة اللبنانية، ولديه علاقات تجارية واقتصادية مع لبنان بحجم يخوله ممارسة ضغوط للحؤول دون تبني سياسة جذرية في موضوع اللاجئين السوريين. وكذلك يضاف إلى الدور الأوروبي المُحتمل، إمكانية تدخّل الولايات المتحدة لوقف أي تقارب غير مرغوب فيه مع النظام السوري تحت عنوان إعادة اللاجئين. وفي حال حصول هذه الضغوط، وهو أمر وارد، سيكون على عاتق رئيس الجمهورية، ميشال عون، وفريقه إيجاد التوازن الملائم.

من هنا، سيكون موضوع العلاقة مع سوريا، انطلاقاً من عنوان النازحين، مطروحاً على الطاولة، وسيُضاف إلى موضوع سلاح المقاومة، وستدور سجالات عديدة قبيل التوصل إلى

مخرج لموضوع السلاح في البيان الوزاري، في الوقت الذي سيتصدّر فيه بعض الأفرقاء المسيحيين موضوع المطالبة بحل لهذا الموضوع وسيعلو صوت القوات اللبنانية الذي سيعلن تشدّده في ما يسمّيه "القرار الاستراتيجي" الذي يقول حزب القوات أنه يجب أن يكون داخل الدولة التي تجمع الجميع، وهو الخطاب الذي يناهز عدم حيّازة أحد أي مبادرة منفرداً وأن "يورط" البلاد، وهو الخطاب الذي سيخرج به القوات عند مناقشة موضوع الاستراتيجية الدفاعية. لكن من المرجّح أن يتمّ التوصل إلى مخرج لهذا الموضوع كما في المرات السابقة، ولن يقف حزب القوات حائلاً دون ذلك. لا بل إن المسؤولين القواتيين يرددون أن العقوبات الخارجية على حزب الله ليست جديدة، ويلمّحون إلى أن الأميركيين لا يعترفون بشقّ سياسي وشقّ عسكري لحزب الله ويضعون عقوبات عليه منذ سنوات طويلة، في الوقت الذي كانت الحكومات تتشكّل فيه، وكان الأميركيون يتعاطون مع الحكومات من دون التعاطي مع وزراء الحزب، ما يوحي ببراعماتية قواتية لافتة.

إضافةً إلى ذلك، ثمة موضوع مزمن مُربك للبنان من المُنتظر أن يُلقي بظلاله على السياسة الداخلية، وخاصة على العلاقة بين حزب الله وتيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري. إذ بعد ركود لسنوات، تقترب المحكمة الدولية الخاصة بلبنان من إصدار حكمها النهائي في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

ونظراً إلى احتمال توجيهها الاتهام إلى حزب الله ورموز في النظام السوري، من الممكن أن يتم الطلب من الحكومة اللبنانية كي تتخذ إجراءات ضد المحكمة، مثل سحب القضاة اللبنانيين أو وقف التمويل. وإذا كان الأمر مثلاً صعوبة في الماضي بالنسبة إلى الحزب، فإنّ هذا الأمر أكثر ملاءمة اليوم نظراً إلى تعاضم قوة الحزب والتغيرات الإقليمية لصالحه، ناهيك عن التأييد المتعاضم له في البيئة اللبنانية، وتردّد أن الحزب يطالب بحقية العدل في الحكومة المقبلة، وهي أساسية في هذا الملف، وأيضاً لمتابعة برنامجه لمكافحة الفساد الذي تبناه أمينه العام السيد

حسن نصر الله. ويجدر القول أنه من غير الضروري أن ينال الحزب مباشرة هذه الحقيقة،
ويكفي ان تكون في أيدي أمينة، خاصة وأنه من المرجح أن تستمر الحكومة المقبلة وقتاً طويلاً.

رسالة عونية لبري

من المنتظر أن يواجه موضوع تشكيل الحكومة، التي قد تكون حكومة وحدة وطنية، وقتاً غير
قصير، ويبدو أن الجميع يريد التفاهم الداخلي، أقله حتى تتضح معالم ما سيؤول إليه مسار
الصراع في المنطقة.

وقد كانت لافتة للنظر الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية ميشال عون إلى رئيس مجلس
النواب نبيه بري عبر ترك الحرية لتكّله النيابي لبنان القوي لأعضائه بانتخاب بري رئيساً
للمجلس النيابي، في الوقت الذي اختار حزب القوات التصويت بورقة بيضاء، علماً أن نواب
بري لم ينتخبوا قبلها عون رئيساً للجمهورية.

وعلم من أوساط في التيار الوطني الحر أن اتفاقاً ضمناً حصل بين عون وبري لتمرير الجلسة
بأقل قدرٍ من الصخب، وفي ذلك رسالة عونية بعد ما حدث من توتر بين التيار وحركة أمل
تطور إلى توتر طائفي لم تنته تداعياته نهائياً بعد وخاصة في شارع الفريقين.

يريد عون الإسراع في تشكيل الحكومة المقبلة لكي لا يخسر الوقت بينما أخذت بعض الحملات
على العهد تستنزف من رصيده، وخاصة الخطأ الذي ارتكبه بالقبول بمرسوم التجنيس الذي أقرّ
عون بعدها بأنه تضمن شوائب، وهو يريد من بري تدشين مرحلته الرئاسية الفعلية ومقابلة
الاجابية التي تمّ انتهاجها في عملية انتخاب رئيس جديد للمجلس بالسعي إلى إنجاح العهد من
خلال تحوُّله شريكاً أساسياً في العملية الإصلاحية الكبرى المنتظر إطلاقها بعد تشكيل الحكومة،

وهو أمر تفاهم عليه التيار مع قيادة حزب الله التي أعلن أمينها العام السيد حسن نصر الله علناً نيته للتصدّي للفساد.

وثمة من يقول أن ما قام به تكتّل عون في المجلس يهدف إلى تعبيد الطريق أمام بداية جديدة مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي يشير كثيرون إلى أن معركة رئاسية مستترة تدور هذه الأيام بينه وبين زعيم القوات سمير جعجع، في سبيل انطلاقة قوية للعهد، لا بل إن البعض يقول أن باسيل هو فعلياً من هندس عملية تصويت تكتل رئيس الجمهورية في جلسة انتخاب بري، وهو بذلك قد رسّخ مرة جديدة مفهوم الرئيس الميثاقي سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو رئاسة الجمهورية، حسب هذه القراءة التي تشير أيضاً إلى رسالة إيجابية وجّهها التيار عبر عدم معارضة حياة بري لوزارة المالية، وهو ما كان قد أحدث جلبة كبيرة في السياسة الداخلية، بعد اتهام التيار لبري باختلاق بعض الأعراف الجديدة، علماً أن معارضة التيار هذه قد خفتت مع صعود الحديث عن حصّة يريدها رئيس الجمهورية لنفسه في الحكومة.

لكن هنا بالضبط، على صعيد حصّة رئيس الجمهورية، قد يكون عون ساهم في تأخير تشكيل الحكومة، إذ إن سجالاتاً يدور حول أحقية رئيس الجمهورية بحصّة كهذه. وكان عون أعلن في السابق رفضه إعطاء الرئيس السابق للجمهورية ميشال سليمان حصّة كهذه، علماً أن هذه الحصّة لم تأخذ الطابع الواضح بعد اتّفاق الطائف، وإن كان لرئيس الجمهورية وزراء مقربون منه، كما حصل مع الرؤساء الياس الهراوي وإميل لحود وسليمان، وقد تكرّس عرف نيل رئيس الجمهورية حصّة وزارية مع اتّفاق الدوحة، عندما بدأ الكلام عن تقسيم الحكومة إلى ثلاثة أثلاث: ثلث لقوى ٨ آذار وثلث لقوى ١٤ آذار وثلث لرئيس الجمهورية. هذا مع العلم أن إعطاء رئيس الجمهورية حصّة وزارية يُعدّ أمراً غير منطقي ذلك أن التمثيل في الحكومة يجب أن يكون انعكاساً للتمثيل النيابي الذي يعكس بدوره التمثيل الشعبي. وقد أمّنت القوى المسيحية الكبرى تغطية هذا الأمر في العام ٢٠٠٨، ما شكّل سابقة وفتح المجال اليوم مثلاً أمام رئيس الحكومة سعد الحريري إلى المطالبة بحصّة موازية للرئاسة السنّية.

من هنا، ظهر الرئيس ميشال عون بمظهر المستأثر بالمقاعد المسيحية ما يجعله يتفرد بقرار كتلة وزارية ستكون أكبر من كتل القوى السياسية الأخرى، بما فيها حزب الله وحركة أمل، عبر التفاوض عن حصته الحزبية وحصّة تكتل لبنان القوي كما عن حصّة رئيس الجمهورية.

التيار والقوات: صراع وجودي

لا بد من الإطالة على السبب الأهم لعرقلة تشكيل الحكومة والمتمثل في الخلاف القائم بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية.

يجدر القول أن المسألة بين الجانبين لا تختصر باختلاف أو خلاف حكومي، إنّها تتعلّق بصراع وجودي بين الجانبين على الساحة المسيحية، لم ينفع معه ما سمّي بتفاهم معراب الذي جاء لسبب مصلحي بين العماد ميشال عون وسمير جعجع، كل لأسبابه المصلحية الخاصة.

ولا يجب إغفال حقيقة قائمة تتعلّق بالاختلاف الطبيعي والتكويني لكل طرف، وهو ما تمخّض عنه في الماضي صراعاً مسلحاً أراد عون من خلاله القضاء على القوات انطلاقاً من مفهومه لخطر "الميليشيا"، بينما استشرس جعجع بالدفاع عن وجوده الذي قام في الأصل في المجتمع المسيحي على الانقلابات.

وفي نظرةٍ إلى مرحلة تأسيس القوات، استلهم جعجع مثال الرئيس المؤسس لحزب الكتائب بيار الجميل، وقدراته التنظيمية، وموهبته القيادية، وروح المبادرة لديه، ونجاحه في بناء تنظيم حديدي متماسك، والأهم، حملته لعقيدة لبنانية صافية ومتطرفة، في إطار وحدة قومية لبنانية تقوم على المشتركات بين مكونات هذا المجتمع الثقافية والطائفية، في الوقت الذي لم يتوان فيه عن الاستعانة بالعدو الإسرائيلي لتنفيذ مخططاته.

ومن المفيد التذكير أن جعجع هو ابن الكتائب والمستلهم لعقيدته المتعصّبة، وهو يرى نفسه الابن الشرعي للحزب الذي حاول الهيمنة عليه عبر خلافة بيار الجميل على رئاسة الحزب في

العام ١٩٩٢، والإفادة من النجاح الذي حققه في مواجهة العماد ميشال عون الذي خرج خاسراً معركته مع "الشرعية" اللبنانية، لاجئاً في باريس بعد الاتفاق في الطائف.

لكن رهان جعجع خاب بعد أن اعتقد واهماً أنه المسيحي الأقوى، وما لبث أن انهزم هو الآخر وقبع في السجن حتى خروجه بعد ١١ عاماً إثر انسحاب الجيش السوري من لبنان، وذلك عبر قانون للعفو.

على أنه من المفيد الإشارة إلى أن هذا الرجل تمكّن من توفير الموارد البشرية والمالية لتنظيمه، فاستقطب الشباب والطلاب، في لبنان وفي بلاد الانتشار المسيحي، وأعاد بناء الحزب من دون التخلّي عن مخضرمين في الحزب أفاد من تجربتهم.

ومن ناحية القدرة المالية، قد يكون حزب القوات هو الأغنى، والأكثر اقتداراً مالياً على الساحة المسيحية. وتمكّن الحزب من الأذخار ممّا كان يمتلكه من المرحلة السابقة، وأتبع هندسة مالية وقرت له دخلاً ثابتاً مكنه من الإنفاق عن سعة، وتقديم المساعدات لمحازبيه، وتوفير ميزانيات لمصلحة الطلاب وقطاع الإعلام وسائر الوحدات الحزبية ذات العلاقة المباشرة بالناس. وقد استعان برجال الأعمال القواتيين والمناصرين غير الحزبيين من هذه الفئة، خاصة من المنتشرين، إضافة إلى تمويل خارجي من الخليج كما تردّد أن جزءاً منه يأتي من الولايات المتحدة، كل ذلك تمّت إدارته بطريقة تنظيمية مدروسة.

وفي المقارنة مع التيار الحر، من الصعب إيجاد شبه تنظيمي كبير بين الجانبين إذ إن المنطلقات التنظيمية تختلف بينهما، إضافةً إلى أسلوب انبثاق السلطة لدى الحزبين. وثمة سلاسة تنظيمية لدى التيار، المتفوق شعبياً، لكن الذي يجابهه سلبية على صعيد المرونة التي يتمتع بها والاعتماد المفرط على إرث الرئيس ميشال عون الذي بنى شعبيته على معركة "الاستقلال" التي أعلنها على الجيش السوري، كما على رفضه لمنطقة الميليشيا في المناطق المسيحية، وهما أمران دغدغا مشاعر الجمهور المسيحي.

ويتولّى الوزير جبران باسيل أمور التيار اليوم، وبغضّ النظر عن مخطّطه الذي يتردّد أنّه يضع مسألة خلافة عون رئيساً للجمهورية، فإنّه تمكّن من الهيمنة في التيار وإبعاد الخصوم والحلول زعيماً مسيحياً مستنداً إلى خطاب طائفي وإصلاحي وشبابي، وسيشهد المقبل من الأيام تشدّداً أكثر في العمل التنظيمي وفي تطوير بنى الحزب.

في الانتخابات، تمكّن التيار من تحقيق انتصار هام مشكّلاً تكتّلاً نيابياً واسعاً بقيادته يضم حزبيين وحلفاء، مع الإشارة إلى أنه واجه صعوبات تفوق تلك التي واجهت القوات، لأنه تعيّن عليه أن يوزّع أصوات محازبيه ومناصريه على أكثر من مرشح في غالبية الدوائر، ما أوقعه في إشكالات، وأوحى للمراقبين أن نسبة التأييد له انخفضت، وإذا تمّ جمع الأصوات التي حصل عليها مرشحو التيار في أيّة دائرة من دوائر جبل لبنان مثلاً، لتبيّن أن عدد الأصوات يفوق تلك التي حصل عليها القوات ناهيك عن الكتائب والمردة.

اليوم، تبدو المسافة بين التنظيمين كبيرة مثلما هي رؤية كل تنظيم لواقع لبنان وللمنطقة وهو أمر يُسقط نفسه على تحالفات التنظيمين ومستقبلها. ويستقوي القوات بما حقّقه في الحصول على ١٥ مقعداً نيابياً، بينهم ٤ من غير الحزبيين، ما جعله القوة الثانية الأقوى بعد التيار الوطني الحر، مقلّصاً الفجوة بين الجانبين، بينما حصل التيار على ١٨ حزبياً من أصل كتلة ذات ٢٩ مقعداً نيابياً، ما يمكّنه من القول أن فارقاً كبيراً يفصله عن القوات.

وبينما تراجع حصة الكتائب إلى ثلاثة مقاعد، توزّعت بقية المقاعد المسيحية على تيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي، وعدد من الشخصيات المستقلّة أو الحليفة لحركة أمل وحزب الله والرئيس نجيب ميقاتي.

وثمة معركة خفيّة بين جعجع وباسيل المُتّهم من قبل القوات بأنه يريد عزل القواتيين غير القانونيين بحصّتهم على أساس تمثيلهم النيابي، ومن غير المرجّح أن يحصلوا على وزارة سيادية أو ربما على نيابة رئاسة الحكومة، ويكرّر العونيون أن كل فريق يتمثّل بحسب دوره وموقعه، في ظلّ مطالبة رئيس الجمهورية بحصّة وزارية فوق حصّة تكتّله، لبنان القوي.

ويبدو أن القوات يطالب بنديّة مع التيار، وكان لافتاً للنظر حضور جعجع إلى القصر الجمهوري على رأس كتلته النيابية للمشاركة في الاستشارات لتسمية رئيس الحكومة، في محاولة لتأكيد حضور حزب القوات وإيجاد تواصل مباشر مع رئيس الجمهورية. ويرفع جعجع مطلب الندية عبر تذكيره بأنه ساهم في إيصال عون إلى الرئاسة، وهو أمر كان مُتوقَّعاً منذ الدفع الذي قام به جعجع لإيصال عون.

وصعوبة المعركة على الطرفين المسيحيين تنطلق من كون جعجع لن يرضى بإبعاده عن الحكومة وثمة عطش قواطي كبير لمغانم السلطة، بينما سيقاقل حتى الرmq الأخير لعدم الاكتفاء بما قسمه له الآخرون والذي اقتصر على وزارات ثلاث.

لكن، في المقابل، عُلم أن ثمة غضب عوني من جعجع نتيجة تراكمات طيلة الأشهر الماضية، وينقل مقربون من باسيل اتّهامه جعجع بالخروج عن المراجعة للعلاقة التي سادت بين التيار والقوات بعد أكثر من ربع قرن، والتي جاءت من أجل تنقية الذاكرة من مناخات العداوة السياسية، لكن جعجع غدر بالتيار.

وعُلم أن باسيل يُذكّر بأن القوات منح حصة وزارية في حكومة الرئيس سعد الحريري اعتبرها الجميع مضخّمة قياساً إلى تمثيل القوات، إلا أنّ باسيل أصر على موقفه الأخلاقي السياسي دعماً للشراكة. ثم نكث جعجع بالوعد، سواء عبر حملاته ضد التيار في الحكومة واتّهام القوات للتيار بالفساد، أو عبر تأمره على الحريري بما يناقض نص تفاهم معراب الذي دعا إلى اعتماد المبادئ السيادية في مقاربة المواضيع التي هي على ارتباط وثيق بالقضايا الإقليمية والدولية. وضرورة التزام سياسة خارجية مستقلة بما يضمن مصلحة لبنان ويحترم القانون الدولي. لكن جعجع أراد التخلّص من الحريري بالتآمر مع السعودية على طريق إضعاف العهد وصولاً إلى إنهاء التسوية التاريخية الشبيهة بميثاق ١٩٤٣ ولكنها مطعّمة بضمانة للإستقرار، مع الطائفة الشيعية، والكل يعلم ما يواجهه حزب الله من تآمر وتحديات إقليمية ودولياً. كل ذلك، عبر سيناريو قد يؤدّي إلى حرب أهلية، حسب وجهة نظر باسيل.

وتبدو مأخذ التيار كبيرة وكثيرة على القوات ومن بينها مسألة خطيرة تتمثل في تواطوء القوات عبر وزارتي الصحة والشؤون الإجتماعية لتوفير الحماية للنازحين السوريين، وهو أمر خطير يحاول حزب القوات اليوم أن يتصلّ منه داعياً إلى عودة آمنة لهؤلاء إلى بلادهم.

ومع احتدام الخلاف بين الجانبين، يُذكر التيار بما يعتبر أن جعجع اقترفه في الماضي مع قبوله باتفاق الطائف، مساهماً بسحب صلاحيات الرئاسة الأولى، أما في مرحلة التطبيق الفعلي للطائف، فهو يعمل على سحب ما تبقى من عناصر القوة لدى تلك الرئاسة. ويبدو من الملفت عودة التاريخ الدموي في العلاقة بين الجانبين، إلى أذهان جماهيرهما، وهو أمر لم يغب أصلاً، بل كمن، وعاد الحديث عن التصفية والإلغاء في أحاديث العونيين، وعن حروب الإلغاء في أحاديث القواتيين!

وبذلك، يبدو من الصعوبة بمكان التأمّل من قبل جعجع بمحاكاة ثنائي حزب الله وحركة أمل، المتفقين على الخيارات الاستراتيجية الكبيرة، ناهيك عن كون العلاقة بينهما تخرج عن كونها نديّة نتيجة رجحان كبير للحزب لدى الشرائح الشعبية الشيعية، في الوقت الذي سيستمر فيه، في المرحلة المقبلة على أقل تقدير، القتال بين التيار والقوات، بما يخرج عن السياسة لكي يوصف بالصراع الوجودي.